مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

العلاقة بين الأسرة والمسكن دراسة ميدانية بحي أحمد دراية "بمدينة أدرار".

The relationship between family and housing, a field study in the neighborhood of Ahmed Deraya "in the city of Adrar".

بوزيد علي *

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعةأدرار(الجزائر)، alibouzid20@yahoo.fr

تاريخ ارسال المقال: 2021/01/21	تاريخ القبول: 2021/02/19	تاريخ النشر: 2021/03/15

* **المؤلف المرسل**

الملخص:

يهتم هذا البحث الميداني بدراسة العلاقة بين الأسرة والمسكن، دراسة ميدانية بحي "أحمد دراية بمدينة أدرار" انطلاقا من تحديد مفهوم الاسرة والمسكن، وعلاقة الزواج بالمسكن الجديد بأدرار، إضافة إلى أهم التغيرات في شكل الأسرة وأنشطتها ووظائفها تماشيا مع المسكن الجديد.

وقد بينت هذه الدراسة أنه لوحظ انعدام الرضى عند الفاعل الاجتماعي القاطن بالأحياء الجديدة ذات النمط الغربي مما أدى إلى استعمال السيئ لمساكنها.

كما توصلت الدراسة إلى أن إهمال المخططين للجوانب الايكولوجية والخصائص الاجتماعية الثقافية للأسرة الجزائرية أدى إلى بروز أزمة من نوع آخر؛ أي بين الجانب المادي والمعنوي"عدم توافق النماذج والهندسيات مع نمط معيشة الفردوثقافته"، مما تسبب في وقوع تصادم بين ثقافة المستهلك (الأسرة) والإنتاج المقدم له (المسكن).

الكلمات المفتاحية: الأسرة ، المسكن، الزواج، الأنشطة ، الوظائف.

Abstract

This research is interested in the study of the relationship between the household and the habitat; a study in the district "Ahmed Deraia" in the City of Adrar. Starting to determine the concepts: household and habitat, the relationship between marriage and the new habitat, and the important changes in the form of household, their activities and their functions in the new habitat.

The study showed that the neglect of planners of ecological aspects and social characteristics of Algerian household, this neglect caused another kind of crisis; between the material and moral side, "the incompatibility of models and designations with the lifestyle and culture of the individual", causing a collision between the consumer culture (household) and the housing product presented.

.

Keywords:household, housing, marriage, activities, functions

مقدّمة:

لقد عالج الكثير من علماء التاريخ والهندسة المعمارية مواضيع السكن بعمومية مطلقة دون الأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين التنظيم الفيزيائي والتنظيم الاجتماعي للمجتمع، لذلك حصر عمل المهندس في العمل التقني المحض، رغم أن عمله هو الفضاء (Espace)، إلا أنه لا يعتبره كما هو الحال في العلوم الاجتماعية خاصة علماء الاجتماع الحضري يشكل موضوعا مهماً، لذلك تتضافر جهود علماء الاجتماع للعمل في مسيرة واحدة، وذلك بطرح آفاق توجه جديد يتعلق بمجال الحياة اليومية للأسرة داخل المسكن، انطلاقا من إشكالية الدراسة **هل تقوم العائلة الأدرارية بإعادة تكييف مسكنهالتوظيف عادتها وتقاليدها، وهل يسمح للقيام بوظائف الاسرة وانشطتها؛ لكونه البناء المادي الذي يحوي مختلف السلوكيات والممارسات.؟**

هذا ما ستحاول هذه الدراسة الاجابة عنه، وذلك من خلال التطرقللعناصر التالية:

مقدمة

- **أولا: الإطار المنهجي للدراسة.**
- **ثانيا:مفهوم الاسرة والمسكن.**
- **ثالثا: الزواج والمسكن الجديد بأدرار**
- **رابعا: أهم التغيرات في شكل الأسرة وأنشطتها ووظائفها.**

خاتمة.

أولا– الإطار المنهجي للدراسة:بعد المقدمة والاشكالية وهيكل الدراسة سنتطرق باختصار إلى المنهج والأهمية، وطريقة اختيار العينة وحقل الدراسة وتقنية البحث.

أ– منهج الدراسة:إن مفهوم المنهج يشير إلى الطريق المؤدى إلى الكشف عن الحقيقة بواسطة مجموعة من القواعد التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة، على حين أن مفهوم الأداة يشير إلى الوسيلة التي يجمع بها الباحث البيانات التي تلزمه.

فمن هذا المنطق تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد على تحليل المعطيات التي تم الحصول عليها من خلال البحث الميداني، كما اعتمد على الاقتراب الكيفي، وهذا بحكم دراسات موضوع العلاقات بين الاسرة والمسكن.

ب– أهمية الدراسة:تتجلى الأهمية من دراسة العلاقة بين الاسرة والمسكن لأنه يعتبر شكل تنظيمي توظيفي من طرف الأسرة، نتيجة لهويتها وثقافتها وانشطتها، كما أن الممارسات والتصرفات داخل الفضاء تتصل بالأساطير الإيديولوجية وبثقافة وهوية الاسرة، وما يميز شكل الأسرة هو مسكنها.

ت– العينة:المجتمع الأصلي في هذه الدراسة هو مجتمع مدينة أدرار بنطاقيها الحديث "حي أحمد دراية بأدرار". ففي إطار العينة لقد تم اجتيار"30أسرة" مختارة بطريقة عشوائية لأن سكان حي يمتازون بنفس الخصائص.

ث– **حقل الدراسة** :وضع البحث هذا البحث في إطار مكاني محدد ألا وهو **"حي أحمد داريه بمدينة أدرار***"، وهذا لتقيد البحث بموقع جغرافي محدد.

أما الإطار الزماني فقد دامت مدته قرابة شهرين من 02 – 07– 2015 إلى غاية 20 – 09 – 2015 وهي فترة إجراء المقابلات ثم البدء في تحليل هذه المعطيات من المقابلات.

ج–**تقنية البحث**: اعتمد في البحث على المقابلة نصف موجهة، وهو ما استوجب علي استخدام « دليل المقابلة به محورين تتضمن المحور الأول: الزواج والمسكن والمحور الثاني حول أهم التغيرات في شكل الأسرة وأنشطتها ووظائفها، كما استخدمنا تقنية الملاحظة بالمشاركة وذلك لمعايشة كيف تتكيف الاسرة مع مسكنها استجابة لتوظيف عادتها وتقاليدها ووظائفها وانشطتها.

ثانياً– مفهوم الاسرة والمسكن:

أ– **مفهوم الأسرة**:لقد تعددت تعريفاتها تبعاً لاختلاف المدخل الذي يتم من خلاله الدراسة.. فعلى اعتبار أن الأسرة جماعة اجتماعية، تعرف بأنها جماعة اجتماعية مكونة من أفراد ارتبطوا مع بعضهم برباط الزواج أو الدم أو التبني، وهم غالباً يشتركون مع بعضهم في عادات عامة، ويتفاعلون مع بعضهم تبعاً للأدوار الاجتماعية المحددة من قبل المجتمع.

وفي"**قاموسفيرتشيلد**" بأنها: منظمة اجتماعية رئيسية، فيها يعيش رجل مع امرأة في علاقة جنسية دائمة أو مؤقتة يقرها المجتمع، بالإضافة إلى الواجبات والحقوق الاجتماعية المعترف بها مع إقامة الأولاد معهم في معيشة واحدة.

ويوضح **مصطفى الخشاب**: أن الأسرة في طبيعتها هي مؤسسة اجتماعية تخضع في تكوينها للدوافع الطبيعية والاستعدادات والقدرات الكامنة في الطبيعة البشرية النازعة إلى الاجتماع، وهي بأوضاعها ومراسيمها عبارة عن: مؤسسة اجتماعية تنبعث عن ظروف الحياة الطبيعية التلقائية للنظم والأوضاع الاجتماعية، وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ودوام الوجود الاجتماعي.

فالأسرة هي كيان له علاقة مباشرة ووطيدة بعامل الزمن ونمط الاقامة، فهي تحمل على عاتقها وظيفة تجديد الأجيال وهي كذلك المجال أو الفضاء الذي يتم فيه نقل الممتلكات والتشبع بالقيمومن هنا يمكن اعتبار أن الأسرة هي ذلك الفضاء أو المجال الأول للتفاعل الاجتماعي حيث إن تحديد الدور والمكانة للفرد من الحتميات التي تفرضها طبيعة العمران والاجتماع الإنساني على النظام الأسري.

ب–**مفهوم المسكن**:لا يمكن الحديث عن الأسرة ونمطها وحجمها دون الحديث عن المسكن من حيث نمطه وسعته، فلكل من النمط والسعة دور في وظائفها وفي علاقاتها وروابطها وما يترتب على ذلك من أثار في أداء هذه الوظيفة. حيث يبقى موضوع السكن في الجزائر من الموضوعات الهامة للأسرة الجزائرية فهو يمثل الوحدة التي تعيش بداخله ،[1].

- يعرفه الأستاذ وحيد حلمي حبيب في كتابه "تخطيط المدن الجديدة" بأنه يوصف من الناحية المعمارية بشكل المبنى وعدد أدواره وعدد الوحدات فيه وعدد الغرف في الوحدة ومسطحات الغرف وباقي التفاصيل المعمارية الأخرى[2].

- و أكد « ROBERT LOUREUX » في كتابه "الايكولوجيا الإنسانية" حيث حدد ثلاث وظائف للمسكن هي[3]:
  - وقاية الفرد من العدوان الخارجي.
  - وقاية الفرد من الظواهر الطبيعية.
  - حفظ الأشياء والعلاقات الأسرية.
- أما "بيار جورج" فيضيف على التعريف السابق وظيفة أخرى للمسكن بأن "المسكن ليس مجرد وظيفة عضوية ولكن هو عنصر أساسي للارتباط بين الفرد والأسرة والوسط الاجتماعي"[4].
- ويعرفه الدكتورأحمد زكي بدوي أنه : "مبني مخصص لسكن أسرة أو أكر مزود عادة باللوازم السكنية الملائمة سكنية."[5]، و"يقاس حجم المسكن بعدد حجراته"[6].
- كما يرى "حسن فتحي" أن الفراغ العمراني وسيلة لربط المساكن ببعضها، وهو محور الحياة الاجتماعية النشطة التي يشجعها و يصفها بأنها الصحة الاجتماعية "Social Heath"، وبواسطة الفراغ العمراني توقع حدود Boundaries البيئة السكنية، كلما زادت هذه الحدود قوة و وضوح كلما أصبحت للمنطقة طابع و شخصية المكان[7].

من خلال كل هذه التعاريف وعلى الرغم من وجود انماط عديدة للإقامة أو المأوى في مجتمع الدراسة **الا ان الاهتمام الاساسي للدراسة** ينصب على الانماط الغالبة للإقامة ذات الدلالة الاجتماعية والمؤثرات الوظيفية على الاسرة والمجتمع، وعلى ذلك **فإن استخدامنا لمفهوم المسكن خلال الدراسة يعني** تلك الوحدة التي تقع داخل مدينة، وتقيم فيها اسرة او مجموعة من الافراد ويكونون وحدة معيشية ويستعملونها بهدف السكن اساسا سواء كانت حكومية او غير حكومية "قصور" .

وفي الأخير يمكن اعتبار المسكن هو شكل تنظيمي توظيفي من طرف الساكن، ونتيجة لهويته وثقافته، فهو عبارة عن مؤسسة مشكلة من مجموعة من التصورات والتأملات للأبنية، كما أن الممارسات والتصرفات داخل الفضاء تتصل بالأساطير الإيديولوجية وبثقافة وهوية الساكن.

ثالثاً: الزواج والمسكن الجديد بأدرار

يرتبط الزواج ارتباطا وثيقا بالمسكن أو المنزل أو الدار، بغض النظر عن طبيعة ورود اللفظ وما يتعلق بالزواج من ممارسات تدور داخل مسكن الزوجية. فهو المكان الأول لالتقاء الزوجين .ففي المسكن يتم الزواج ولأجل الزواج تم بناء المسكن أو شرائه ولنجاح هذه العملية لابد من استكمال البناء الروحي والطقسي له. ويجب توافق الطباع والعادات بين أهل الزوج والزوجة، ومن عدم توافق الطبائع والعادات تنشأ المشاكل لذا فهي تفضل الاستقلالية في سكن خاص حتى يبقى الود والألفة بين الطرفين.

أ- مراسيم الزواج:

إن حياة الإنسان في تطورها تعتمدعلى الزواج بإعتباره من أهم طقوس العبو إذ يسبب له تغييرا وجوديا واجتماعيا يدمجه في التعايش مع المجتمع باعتباره عنصرا مؤثرا وفعالا، وإذا كان الزواج في شكله عقدا بين فردين اثنين فهو في جوهره رباط وثيق بين مجموعتين إن توسعتا أو انحسرتا، بحيث يعتبر بحق مؤسسة اجتماعية قائمة على علاقات مصاهرة تمثل الروابط الزوجية ضمنها سدى النسيج الاجتماعي ولحمته فتساعد في دوام المجموعات البشرية وتماسكها، ولا ريب فيه أن الزواج ظاهرة احتفالية تخالف النسق اليومي الرتيب فبهذه المناسبة تصرف الأموال الطائلة وتلبس الحلي والحلل ويطعم القريب والبعيد وتبدأ الرقصات على نغمات المزامير ودقات الطبول وأوزان الأشعار الملحونة[8].

ويتم الجانب الرسمي من أعمال الزواج كالخطبة وإجراء العقد بيد الرجال ويكون مجاله المسجد أو الزاوية، أما جانب العادات والتقاليد والذي تظهر فيه الاحتفالات والممارسات الرمزية فهو عموما بيد النساء ومجاله المسكن.

ومن ثم تذهب أم الشاب أو اخته او والده إلى مسكن المخطوبة حتى يقع الاتفاق على الشروط المتبادلة بعد البحث فيها بين الطرفين، وعند ذلك يعين يوم لقراءة الفاتحة.

واذاكان يوم قراءة الفاتحة يذهب أب الزوج مع رجلين أو أكثر إلى أهل البنت فيخطبون الفتاة وإذا تم الوفاق يقرؤون الفاتحة والغالب من يجري قراءة الفاتحة في المسجد أو الزاوية، ثم تذهب أم الشاب إلى مسكن المخطوبة مع جماعة من النسوة ومعهم مجموعة من الالبسة للمخطوبة، مع خاتم من ذهب ثم يضعن لها ما يسمى "طابع الحناء" ويخضبن كفها بالحناء فيبقى لتلك القطعة أثر مستدير بكف الفتاة بعد إزالة الحناء، وبعد انتهاء الحناء تذهب الفتاة مع قريباتها إلى مسكن آخر فتبسط مائدة الحلويات والمرطبات فيتناولن شيئا طفيفا وينصرفن بالزغاريد والدعاء بالخير.

وفي اليوم الثاني من الزاج تقام حفلة خاصة بالنساء يشتري الرجل العديد من الشمعات والعطر ويذبح بعيراً وكسوة للباس النسوة ومرآة من الفضة وصحنا من الفضة توضع فيهما اليدين بعد الحناء ومدية صغيرة من الفضة لتسوية الحناء.

كل هذه الأشياء ترفع بوساطة مجموعة من النساء تسمي "الحمالات" إلى مسكن الفتاة المخطوبة، ثم تلحق النسوة من طرف الزوج بحفلة الإملاك ويخضبن بالحناء يدي الفتاة على رنات من الغناء[9].

وبعد مشاورة أهل العروس فيما بينهما يعلن والد العروس الخبر بين أهل العريس وأقارب العروس من اجل التحضير للعريس،ويكون موعد الخطبة بين وقت المغرب والعشاء, حيثت حمل أما لشاب الخطبة معزميلاتهامن أقارب الشاب عماته وخالات هوبعض الجيران .

وبالنسبة لحفلة العقد فهي حفلة خاصة بالرجال وتتم بالمسجد أو الزاوية حيث يجتمع الأعيان والأقارب، وتتم بعد صلاة العصر حيث بوجد وليا العروسين أمام العدلين الشاهدين على إتمام العقد، وبعد أن يتم الوفاق تقرأ الفاتحة ويطاف بالجميع كؤوس الشاي ومن ثم يقف والدا العروسين بباب الجامع يقبلان تهنئة المدعوين. أما المهر فيتم الاتفاق عليه حسب حالة الزوجين[10].

فإذا قرب الزفاف تدعو أم العروس الأقارب والأحباب إلى المسكن، ويبدأ تزيين الفتاة باحتفال يشمل الصبغة وهي مزيج* يصنعه النسوة ويصبغن شعورهن لإعطائها لون السواد بعد غسلها، ثم يذهبن بالعروس إلى الحمام مع الزغاريد والتهليل، وبعد العودة إلى المسكن الفتاة وفي الليل يشرعن في تحنية يديها وقدميها، كما تحني الحاضرات أيديهن وتستمر الحناء ثلاثة أيام.

وفي ليلة الراحة (الليلة قبل الزفاف) ينام العريس في مسكنه وفراشه الجديد وحده ويبعث أهله لمسكن العروسة الحلويات وفي الغد يرجع الطبق فارغا مع هدية للعريس. وفي هذا اليوم تبدأ تحضيرات العرس، فالعريس يستعير مسكن أحد أحبابه ليجتمع بها مع أصحابه بعد الحمام فيحلق هو وأصحابه في هذا المسكن ويلبس ثيابه ويقيمون به احتفالا خاصا ولذلك يسمى "دار لعروسة" ومنه يخرجونه إلى مسكنه الجديد.

وفي تلك الأثناء يزين مسكن العريس وتمتد به مأدبة حلويات يعزم فيها والد العريس أحبابه، أما في المساء قبل صلاة العشاء يبعث العريس عددا من السيارات وحاشية من أهله لأخذ العروس وحاشيتها والعوادة مع الغناء والزغاريد، وتسير السيارات حتى تصل لمسكن عريسها – وتظهر هنا رمزية الرحلة من مسكن العروس إلى مسكن العريس حيث هي المرحلة بين الانفصال والاندماج في حياة جديدة فالباب والعتبة رمزان للانفصال والاتصال – ويدخلون العروس إلى البيت فتأتي الحنانة وتأخذ بيد العروس في وسط المسكن ويلتف حولها النسوة ثم يؤتى بالعريس حتى باب مسكنه . كذلك نجد بعض النساء القريبات من العروس كأمها أو أختها الأكبر منها سنا أو إحدى خالاتها أو عمتها تقوم بدفن تميمة في عتبة المدخل الرئيسي للبيت وتميمة أخرى بوسط الدار وهي التي تستلم قماشه الشرف بعد الدخول وفض البكارة خوفا من أن تسقط في يد إحدى النساء اللائي قد يستعملنا ها في سحر أو شيء يلحق ضررا بالعروس هن اللواتي يتولين غسل ملابسها طيلة الأيام السبعة من العرس ويقمن بطهي الوجبات الخاصة بهم[11].

ب- **الزواج وتكوين الأسرة**:فيما يتعلق بالزواج وتكوين الأسرة، نجد الأب هو المسؤول عن هذا القرار وتتدخل الاسرة فيه بكاملها، حيث يتحددفي ضوء انتمائه العائلي. فمعنى هذا أن الأسرة أو الجماعة القرابية التي ينتمي إليها الفرد هي التي ترسم لأفرادها خطة الزواج[12].

وبعدمشاورةأهلالعروسفيمابينهمايعلنوالدالعروسالخبربينأهلالعريسوأقاربالعروسمناجلالتحضيرللعرس،ويكونموعدالخطبةبين وقتالمغربوالعشاء, حيثتحملأمالشابالخطبةمعزميلاتهامنأقاربالشابعماتهوخالاتهوبعضالجيران .

ويعتبر الزواج الداخليهوالزواج المفضل في مجتمع الدراسة وخاصة من أبناء الأعمام أو الأخوال، وهو ما تمليه الضرورة الاقتصادية والاجتماعية. فالمجتمعات العربية تتميز بوجه عام بميل نحو توسع القرابة، حيث يعتبر سيطرة هذا النمط المثالي أو المفضل من الزواج بهدف الحرص على استمرار العمق القرابيالعاصب، والمحافظة على حقوق حيازة الأراضي القبلية في حدود الوحدة القرابية العاصبة بوجه خاص[13].

ففي المجتمع الأدراريعندما يرغب أحد الأبناء في الزواج، فالأب هو المتحكم في زواج أبنائه ودفع مهورهم. وغالبا ما يفرض على الأبناء زواجا داخليا بهدف تقوية أواصر الترابط والاستمرار داخل الوحدة القرابية قلما يتخذ احد الأبناء مسكنا مستقلا مع زوجته، ويرجع ذلك إلى ارتباط الأبناء بالأسرة من الناحية الاقتصادية حيث يأتي

الابن وزوجته إلى بيت الأب ليعيش معه و ينجب أبناءه في نفس المسكن. ويؤلفون وحدة معيشية تتصرف في شئون الحياة اليومية لأعضائها. وقد ساعد اتساع المسكن أو إمكانية توسعته على هذا النمط من الإقامة[14].

ت–المسكنوالعلاقات الأسرية: تتحدد علاقات أفراد الأسرة بعضهم ببعض وفقا لمجموعة من العادات والتقاليد والأسس الموروثة، التي ترتبط بالتسلسل، والمركز الاجتماعي لأفرادها، وفوارق السن و الجنس.

فالزوج أو الأب هو صاحب السيادة المطلقة في الأسرة" السلطة الأبوية قوية"، و نتيجة لهذه السيادة كانت علاقة الأب بأبنائه علاقة حاكم بمحكومين، بمعنى أن الابن إذا أراد شيئا، فله أن يكلم أمه أو أحد أصدقاء أبيه. وقد أثر هذا النوع من التربية تأثيرا كبيرا في تكوين صفات المجتمعالأدراري، مثل الطاعة، و سيادة الأكبر على الأصغر، واحترام من هم أكبر سنا مثل الكلام بصوت منخفض أثناء التحدث في حضرتهم، وعدم الضحك، كما أن البنت الصغرى لا يجوز أن تتزوج قبل الكبرى خاصة في المجتمعات القصورية المحافظة وهوما يميز المجتمع الأدراري[15].

فالأمتقضى أغلب الوقت داخل المسكن وفي القصور فهي تذهب لجنان "االبستان"، لتجلب معها التمر والحليب وبعض المنتوجات الزراعية، حيث دورها الرئيسي تعمل طوال ساعات النهار في رعاية الأطفال، وتنظيف المسكن وتنظيمه، وغسل الأواني والملابس، وإعداد الطعام وطهيه، إلى جانب بعض الأعمال اليدوية التي تفيد الأسرة أو تساهم في نشاطها الإنتاجي، وهي حبيسة الدار لا تغادره إلا عند زيارة الأقارب أو الجيران، أو في المناسبات الاجتماعية. فغالبا ما تكون قد حرمت من التعليم، كما حرم عليها العمل أو الإسهام في النشاط الاجتماعي والسياسي. واسم المرأة عورة لا يصح ذكر اسمها على لسان الرجل خاصة بين سكان أدرار، فإذا تحدث عن أمه قال آمّا (الوالدة)، إذا تحدث عن زوجته قال (الدار)، و إذا أراد أن يناديها فلا يذكر اسمها ، بل يقول (أنته – أيه)[16].

أما عن علاقات الأبناء بعضهم ببعض وعلاقاتهم بالوالدين، فهي ترتبط بفوارق السن والنوع التي يعرفها أفراد الأسرة ويدركونها إدراكا شاملا، فهناك فصل بين عالم الرجال وعالم النساء، ولكل منهما مجتمعه الخاص حيث لا يسمح بالاختلاط، والوالد لا يتبع مجتمع الرجال إلا بعد البلوغ، وكلما تدرج الطفل في النضج فانه يكلف بأداء أنواع من الأعمال تتطلب قدرا من الجهد والمسئولية، وتتناسب مع قدراته، وعندما يصل إلى سن النضج ويصبح قادرا على المشاركة الفعالة في عملية الإنتاج، فانه يستطيع أن يحتل مكانه داخل الأسرة و المجتمع.

بينما الفتاة تنضم إلى مجتمع النساء، وقد وقفت العادات والتقاليد عائقا أمام تعليم الفتاة خاصة في السبعينيات القرن الماضي بدراسة القران فقط، بينما كان يسمح للذكور فقط تلقى العلم في المدرسة(التعليم الأكاديمي) بيمنا اليوم اصبحت الفتاة تدرس في كل الاطوار.

كما أن طبيعة الأسرة وتنظيمها العائلي يرتبط بحجم المسكن ,وهندسته الداخلية فاتساع المسكن ارتبط بشكل الأسرة الممتدة فهي أسرة كبيرة العدد فتحتاج إلى فضاء سكني كبير لتعدد أنشطتها داخل المسكن. كما يرتبط التخطيط الداخلي للمسكن وتقسيمه ليلائم الفوارق في السن والنوع مثل عملية الفصل بين الأبناء الذكور

والإناث البالغين داخل المسكن والفصل بين مجتمع الرجال ومجتمع النساء، وبتقسيم المسكن إلى جزئين منفصلين، كما هو الحالبالقصور.

ويتأثر المسكن من حيث الشكل والحجم والترتيب أيضاً بما يطرأ على الأسرة من تغيير فيعدد ساكنه نتيجة لإضافة أعضاء جدد أو تنوع أو تحدد شئ من احتياجات الأسرة من هذه الوحدة المعيشية. فالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على سبيل المثال ربما تؤدي إلى زيادة تطلعات الأسرة واحتياجاتها.

باعتبار الحي المدروس مخصص للموظفين فمجمل العائلات التي تسكنه من الفئات العمرية الشبابية المتزوجين حديثاً. والمسكن يحتوي على غرفتين وحمام ومطبخ وفناء أي مخصصة للأسرة النواوية، فلا يسمح لإقامة العائلات الممتدة إلا إذا قامت باستغلال الفناء الذي هو عبارة عن مساحة واسعة غير مسقفة واستغلاله، وأغلب سكان الحي قادمون من الولايات المختلفة من الوطن طلباً للعمل. فلا ينتقل معهم أفراد عائلاتهم الباقون إلا نادراً. كما اتضح أن نصف هذه السكنات في فصل الصيف مغلقة. نتيجة لارتفاع درجة الحرارة في المدينة وتضطر معظم العائلات إلى السفر إلى المناطق الشمالية حيث الطقس المقبول.

ومن هنا يمكن القول أن شكل المسكن وتصميمه يتوقف على طبيعة وشكل الأسرة وطريقة الحياة، والأنشطة المختلفة التي تتم فيه. فالتصميم الجيد للمسكن لا بد أن يراعى العلاقات الوظيفية من خلال تنظيم الفراغ وفقا للاحتياجات الاجتماعية وعادات وتقاليد الأسرة التي تسكنه، وهكذا تبرز أهمية التعرف على طبيعة وشكل الأسرة. والأنظمة المختلفة لها باعتبارها- أي الأسرة هي التي تساهم في شكل المسكن وتنظيمه وفقاً لاحتياجاتها هوية ساكنها.

رابعاً: التغير في شكل الأسرة وأنشطتها ووظائفها.

إن المسكن الحضري الجديد أنجز لتكوين فرد جديد وأسر جديدة، بغض النظر عن كل الاعتبارات والخصائص النفسية والاجتماعية للفرد والعائلة من حيث أن لها عاداتها واستقلت في حياتها حيث أصبحت كل أسرة لها مسكنها الخاص بها، هذا وقد أصبحت تعتمد على الصناعة بعد أن كان الإنتاج الزراعي وتخزين المواد الاستهلاكية لمدة طويلة وقد ازدادت الفردية، وضعفت العلاقات القرابية، وعلاقات الجيرة، وحطم التعاون الاجتماعي بين الأفراد، فكثيرا ما أدى ضيق المسكن إلى الحد من ممارسة الاسرة لأنشطتها ووظائفها كالتنشئة والقيام بالعلاقات الاجتماعية كالحد من علاقات الجوار.

أ- **التغير في حجم الاسرةتماشياً مع نمط المسكن:** يشهد المجتمع الادراري مع اكتشاف البترول تغيرا اجتماعيا وثقافيا كبيرا، خاصة في النظم العائلية والقرابة. وقد أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت ظهور البترول في المجتمع الأدراري، (مجتمع الدراسة) إلى التغير في بناء الأسرة، وأصبحت تمثل نمطا انتقائيا « Transitionnel » يتجه نحو الأنماط العصرية للأسرة في بعض خصائصها.

كما يرتبط حجم المسكن وخطته الداخلية بالتنظيم العائلي، وطبيعة الأسرة التي تسكنه ارتبط بشكل الأسرة الممتدة، فهي أسرة كبيرة العدد، وتحتاج إلى حيز فراغي كبير لتعدد أنشطتها داخل المسكن كما ارتبط الترتيب

الداخلي للمسكن وتقسيمه بالفوارق في السن و النوع، مثل عملية الفصل بين الأبناء الذكور والإناث البالغين داخل المسكن، والفصل بين مجتمع الرجال ومجتمع النساء بتقسيم المسكن إلى جزئين منفصلين كما في حالة المجتمعات الإسلامية.

ويتأثر المسكن من حيث الشكل والحجم والترتيب أيضا بما يطرأ على الأسرة من تغير سواء في الحجم نتيجة لدخول أعضاء جدد، أو تنوع وتجدد احتياجات الأسرة من الوحدة المعيشية. فالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على سبيل المثال قد تؤدي إلى زيادة تطلعات الأسرة واحتياجاتها.

ولا شك أن طبيعة ودرجة التغير تختلف من أسرة إلى أخرى، إلا أنه فيما يتعلق بشكل الأسرة فثمة اتفاق في تغير حجمها، وتزايد نسبة الأسرة صغيرة الحجم « NuclearFamily » ولم تعد العائلة الممتدة أو المركبة هي الشكل المألوف و الشائع، ويؤكد هذه الملاحظة نتائج تعداد السكان لعام 2008، والتي تشير إلى أن الأسرة التي بها عائلة واحدة 72 % من مجموع الأسر، في حين أن الأسر التي بها عائلات تزاوجيه فأكثر لا يتعدى 0.4 % من مجموع الأسر التي بها عائلات تزاوجيه[17].

ولقد ارتبط التغير في حجم الأسر بالتغير الاقتصادي فقد اختلفت نشاطات أفرادها و تباينت تخصصاتهم، مما أدى إلى تغير أدوارهم ذكورا إناثا، وخاصة دور المرأة فلم تعد الأسرة كما كانت كيانا اقتصاديا واحد، فنتيجة للتحول الاقتصادي من الشكل التقليدي للإنتاج ، والذي كان يتطلب اشتراك كل أعضاء العائلة في العمل، إلى اقتصاد حديث يضم وظائف ومهن جديدة، أن أصبحت الأسرة الواحدة تضم الصانع، والتاجر، والطالب، والمهندس والزوجة العاملة، وهي أعمال تعتمد على الكفاءة الخبرة والعلم.

هذا التغير في الفضاء السكني الذي فرض على هذه الأسر الأدرارية، والذي حدث بشكل مكثف بعد اكتشاف النفط، لم يكن قوة كافية في تغيير الأسس الروحية للبنية الاجتماعية للعائلة الأدرارية،" فظلت العائلة الادرارية في الحياة الحضرية متماسكة بقيمتها بتقاليدها، سلوكيتها وطريقتها القصورية.

كما أمدت ظروف التحول الجديدة إلى زيادة هذا النمط للأسرة (الأسرة النواة)، حيث يتيح صغر حجمها سهولة الحركة والتنقل وراء فرص العمل في المهن الإدارية والصناعية وغيرها، بالإضافة إلى التغير في القيم التي أصبحت تشجع على الهجرة ، وعدم الارتباط بالأرض أو الأسرة أو بمهنة الأب.

وتختلف أنماط المساكن تبعا لشكل الأسرة التي تقيم فيه واختلاف تكوينها واحتياجاتها، وأيضا تبعا للزمان والمكان حيث اختلاف الطابع والاحتياج، فمثلا احتياجات الأسرة النواة أو الأسرة الزوجية الصغيرة الحجم يختلف تماما عن احتياجات الأسرة الممتدة الكبيرة المتشبعة، والتي تختلف أيضا عن احتياج العائلة، ويتضح ذلك فيما يلي:

نجد مثلا أن مساكن الأسرة النواة مساحتها صغيرة نسبيا تكفي الاحتياجات الأساسية لساكنيها. ولكن إهمال المخططين للجوانب الايكولوجية والخصائص الاجتماعية الثقافية للأسرة الجزائرية أدى إلى بروز أزمة من نوع آخر، تمثلت في انعدام التوازن بين الكم والنوع، أي بين الجانب المادي والمعنوي، مما تسبب في وقوع تصادم بين ثقافة المستهلك (الأسرة) والإنتاج المقدم له (المسكن).

كما تتصف العلاقة بين الإنسان والبيئة بكونها علاقة أبدية، وذلك أن الإنسان يمارس نشاطاته من خلال هذه البيئة، فالمسكن، والترفيه، والانتقال هي في جوهرها أنشطة لتفاعل الإنسان مع بيئة عمرانية تختلف تبعا للوظيفة المطلوبة منها[18].

وقد اهتمت العديد من دراسات المسكن بالبيئة العمرانية أو النمط العمراني باعتباره امتداد طبيعي لبيئة المسكن، حيث لا يقاس الإشباع السكني كما تقاس ملائمة الأحوال السكنية في حدود وخصائص الوحدة السكنية فحسب، بل تقاس أيضا على أساس نوعية البيئة التي تحيط بالمجتمع السكني، تلكالتي تصب فيها تأثيرات العديد من العوامل الطبيعية والايكولوجية والاجتماعية[19].

فقاعدة السكن تشمل على أكثر من الحوائط الأربعة لوحدة المعيشة، وما يحدث بداخلها، فهناك حقيقة مؤداها أن تصميم خطة الموقع مشتملة على الفراغات الداخلية والخارجية على نفس الدرجة من الأهمية كتصميم المسكن من الداخل[20].

ويمثل حي أحمد دراية نمطا عمرانيا جديدا في مدينة أدرار ويشير هذا النمط العمراني HumanSettlement Type إلى أشكال الاستقرار والاستيطان البشري الذي يتسم بعدة خصائص اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وايكولوجية ومعمارية معينة، تميزه نسبيا عن غيره من الأنماط الأخرى التي قد تكون سائدة أو منتشرة في هذا المجتمع[21].

ويرى عالم الاجتماع "هنري ريمون" أم مفهوم النمط المعماري يعود إلى وجود فكرة عامة للنمط سواء في العمارة أو العلوم الاجتماعية، فان للنمط وجودا ماديا ملموسا مرتبطا بأحوال الوجود الإنساني، وأن النمطية تهدف إلى توضيح إمكانية تجريد ظاهرة واقعية للإلمام بخصائصها ومكوناتها[22].

وتهتم العديد من الدراسات بالعلاقة بين البيئة العمرانية والسلوك الإنساني بالتركيز على أهمية العوامل الاجتماعية لفهم والتنبؤ باستعمالات الفراغات والمباني وبصفة خاصة في المناطق العمرانية الجديدة، حيث تمثل تلك المناطق تجربة جديدة للتفاعل بين الأفراد والبيئة العمرانية.

فقد أكد عدد من الباحثين على أنه بالرغم من أن القوى الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها النفسية تعتبر أساسية في التأثير على أنماط المعيشة، إلا أن التصميم العمراني يمكنه أن يسهل أو يعرقل أوضاع التكيف – فقد أكد "RochbergHalton" على أن البيئة العمرانية تلعب دورا ملموسا في إيجاد الإحساس بالمعنى وبالهيكل والمجتمع المحلي أو الجماعة السكنية "Community" بين سكانها[23].

وتوضح الملاحظة الميدانية أن السكان في حي أحمد دراية وجدوا أنفسهم إزاء بيئة عمرانية جديدة وبات عليهم أن يبدؤوا كل شيء من جديد في بيئة هي جديدة عليهم وأجنبية و حتى وإن كانت بيئة أفضل فيزيائيا.

فعندما يواجه الإنسان بيئة عمرانية جديدة فان، أول رد فعل نحوها هو محاولة إدراكها والتعرف عليها، وتكوين معلومات عنها في عقله يعرض تحليلها واستنباط المحددات الخاصة، وهذه الصورة التي تتكون في عقل الإنسان تؤدي إلى تأثره بها وتولد انطباع خاص بهذه البيئة داخله مما يولد الإحساس بالعاطفة سواء أكان بالتالف أو النفور أو درجة ما بينهما[24]، ويرتبط ذلك الشعور بصورة كبيرة برؤية الشخص للأشكال الوظيفية التي تعكس

هذه البيئة العمرانية، كما ترتبط هذه الرؤية بخبرة الشخص وتكوينه الاجتماعي والثقافي والنفسي ،أما على مستوى الجماعات السكانية، فهي في سعيها لإدراك البيئة الجديدة تستعين بذاكرتها وخبراتها السابقة التي تضم مجموعة من القيم والتقاليد التي تشكل الذاكرة الجمعية، والتي تدفع هؤلاء السكان إلى اختيار المناسب، والوصول إلى رؤية مشتركة للتعامل مع الشكل والفراغ الجديد[25].

فالإنسان هو الذي يصوغ أو يشكل البيئة العمرانية – فقد أكد "جون أجلو" "John Agnew" و "دافيد صوفر" "David Sopher" أنه يمكن إرجاع أنماط التشكيل العمراني إلى الممارسات والأفكار التي تنتج عن الخبرات و الخلفيات المشتركة النابعة من الأوضاع الاجتماعية والثقافية للمجموعات الاجتماعية "Social Group"[26]، وتتمثل هذه الممارسات والعمليات في مجموعة من السلوك وردود أفعال تؤدي في كثير من الأحوال إلى دفع الإنسان للتغيير في المحيط الفيزيقي الجديد المفروض عليه، وهذا التغيير هو محاولة من المجموعة البشرية لجعل المحيط الفيزيقي الذي تعيش فيه منسجما مع السكان إلا أن ذلك يحتاج إلى وقت حتى يطور السكان علاقتهم مع الأشخاص والفراغات المحيطة بهم.

وقد أثبتت الملاحظة الميدانية أن السكان الجدد الوافدين من الحضر وخاصة من ألفوا السكن الحديث العصري، لم تشكل لهم البيئة العمرانية خبرة جديدة تماما، وإن كانت تختلف من حيث طبيعة الموقع، وترتيب الوحدات السكنية، و الفراغ السكني.

وفي هذه النقطة يشير أبرامز إلى انه في وسع مجموعة كبيرة من المنازل أن تشكل حيا إذا منحه سكانه الخصائص اللازمة لذلك الارتباط الاجتماعي والمصلحة المشتركة فهو المكان الذي يلتقي فيه الأطفال ويؤثر فيه بعضهم على بعض، وهو أيضا المكان الذي يمنح ساكنه شعورا بالانتماء إلى المجتمع الذي يعيش فيه[27].

وتبعا لتطور المسكن فان الأسرة كذلك عرفت تطورات عديدة حسب الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية في كل مرحلة من تاريخ المجتمع، ويتخلى هذا التطور أساسا في نظام الإقامة، أي طريقة العيش في المسكن وكل ما يتبعها من سلوكيات واعتقادات لها مدلولاتها السوسيو ثقافية حسب كل مرحلة من مراحل التطور، فنظام الإقامة في الكهف يختلف عنه في الخيمة كما يختلف عنه المسكن التقليدي أو الحديث بمختلف أنماطه.

فإذا تتبعنا المسيرة التاريخية لتطور الأسرة الجزائرية نجد أنها طورت في نظام إقامتها تبعا لتطور المسكن إذ أنها انتقلت مثلا من المسكن التقليدي إلى المسكن الحضري(مجرد هيكل يتكرر في كل مكان ولا يلبي احتياجات الساكن) وهو الذي يمثل مرحلة من مراحل تطور السكن في الجزائر.

وإذا كان المسكن الحضري الذي هو نموذج غريب عن مجتمعنا ويعكس سمات ثقافية غربية يتعارض مع ثقافتنا العربية الإسلامية وخصائصها الاجتماعية، فان المسكن التقليدي في الجزائر يعبر عن تخطيط إنساني اجتماعي قبل أن يكون تعبيرا عن تخطيط هندسي، فكل سلوك تسلكه له مدلولاته الثقافية وفي كل الثقافات هناك مجموعة من الأنشطة والأفكار التي يمكن وضعها إجمالا تحت مقولة الحياة المعيشية, والمحور الأساسي لهذه الحياة المعيشية هي المسكن, أو المأوى أو محل الإقامة الدائم و الذي يخدم كمكان للأنشطة الدورية والمتوترة التي تحتاج إلى مكان إلا

أنه لا يمكن وضع تحديد جامد لكل هذه الأنشطة ففي كثير من الثقافات تشتمل هذه الأنشطة المعيشية على إعداد الطعام وطهيه إلى جانب النظافة وإقامة الزوجين وممارسة العلاقة الزوجية والنوم و تربية الأطفال[28].

فالمسكن هو الوعاء الأساسي في حياة الإنسان الذي يحتويه هو وأسرته بمختلف أنشطتهم. فشكل الأسرة يؤثر و يتأثر بالمسكن و يظهر ذلك في :

1 – يتغير شكل و مساحة المسكن بتغير شكل الأسرة حيث انه كبير المساحة في حالة الأسرة الممتدة و صغير المساحة في حالة الأسرة النووية.

2 – يؤثر المسكن على نمط العلاقات بين أفرادها حيث كان المسكن الذي تشغله الأسرة الممتدة يجعل علاقة أفرادها قوية و متماسكة، بينما انفصال المساكن وتباعدها في حالة الأسرة النووية تقلل من ترابط العلاقات بين الأفراد و يجعلها تقتصر على الزيارات في المناسبات.

3 – تغيرت ثقافة الأسرة نتيجة تغير شكل المسكن حيث ظهرت مفاهيم جديدة منها شقة العرسان أو شقة الأخ الأكبر أو الأصغر بدلا مما كان يطلق عليه "بيت العيلة"، لذا يعد المسكن ضرورة أساسية وحق مشروع لكل أسرة؛ لان السكن الملائم لاحتياجات ساكنيه وطبائعهم يوفر لهم الأمن والاستقرار والطمأنينة، ويتيح لهم قدر كبير من الراحة النفسية والصحية، أما إذا لم يتم توفير هذا المسكن الملائم فان ذلك يؤثر على عدة أبعادها منها[29]:

البعد الاجتماعي: وهو ما يترتب على عدم توفير المساكن الملائمة للأفراد، وتأثير ذلك مباشرة على استقرار الأسر، بسبب حرمان كبيرة من حقها في مسكن ملائم يأويها خاصة الأسر التي آلت مساكنها للسقوط أو من لم يستطيعوا الحصول على مسكن ملائم.

البعد التشريعي: ويرتبط بالتشريعات الخاصة بمشاركة القطاع العام أو الخاص في توفير المسكن، وإجراءات تراخيص البناء واستيراد مواده من الخارج، والعلاقة بيم المالك والمستأجر.

البعد الاقتصادي: والذي يرتبط بقدرة الاقتصاد القومي للدولة على توفير القدرة المادية لمواجهة مشكلة توفير المساكن الملائمة للأفراد، وضرورة تحديد أولويات احتياجات الأفراد من نوعية المساكن التي يحتاجون إليها .

البعد الفني: وهو ما يتعلق بتوفير مواد البناء والعمالة الفنية المدربة والمكاتب الاستشارية والأيدي العاملة وتذليل مشكلات النقل واستخدام تكنولوجيا البناء الحديثة الملائمة لطبيعة ما.

ويعتبر المسكن من أهم العوامل التي تؤمن استمرار الحياة الاجتماعية وأن ثمة علاقة وثيقة بين المسكن والتنظيم العائلي في جميع الثقافات وفي جميع الأزمان فان شكل المسكن يتفق بشكل ما مع التنظيم العائلي كما أنه يدعم ويقوى النظام العائلي[30]، فالأسرة من وجهة النظر الاجتماعية هي أهم الجماعات الإنسانية لأن الإنسان بفضل حياته فيها يكتسب الخبرات التي تجعل منه كائنا اجتماعيا بل أن عوامل التنشئة الاجتماعية من اولى العمليات الاجتماعية ومن أخطرها شأنا في حياة الفرد لأنها الدعامة الأولى التي ترتكز عليها مقومات الشخصية[31].

وقد اختلفت المجتمعات البشرية حول تحديد مكان هذا البيت أو المسكن ففي المجتمعات البسيطة يسود نظام الإقامة أو المسكن مع أسرة الزوج وهو ما يعرف "Partilocal" وهذا النظام يوجد في المجتمعات البسيطة والمركبة حيث يعيش الزوجان في مسكن أهل الزوج أو في مسكن قريب منه الا أن بعض المجتمعات الأخرى يسودها نظام السكن مع أسرة الزوجة وهو ما يعرف "Matrilocal" وفي ضوء هذا النظام يعيش الزوج في مسكن مع أهل أحدهما نظرا لظروف عمل الزوجة أو الزوج أو لظروفهما الاجتماعية[32].

ولا شك أن هناك علاقة وثيقة بين نموذج المسكن، وبين طريقة الحياة في الأسرة التي تسكنه، وقد أثبت هذه الخاصة كل من لوكوربزية المعماري الفرنسي وحسن فتحي المعماري المصري في كثير من الدراسات القيمة التي أبرز فيها علاقة البيت بالأسرة في المجتمع العربي القديم والحديث[33]، وتشير العديد من الدراسات إلى أن أغلب الأنشطة في حياة الإنسان وفي حياة الاسرة تبدأ وتنتهي في مسكنه أكثر من أي مكان آخر[34].

وهذا بدوره ينعكس في تصميم وشكل المسكن، وهو ما يختلف عن طبيعة نشاط الأسرة في المجتمع الصناعي أو الحضري، حيث يكاد يكون هناك فصلا بين مكان العمل ومكان السكن.

إذا كان المسكن يمثل القالب المادي للأسرة، فان الأسرة تتأثر إلى حد كبير بمحتويات هذا القالب وتشكيله، فقد أثبتت الدراسات أن ظروف الإسكان الردء مثل ارتفاع معدلات التزاحم داخل الوحدة السكنية، وعدم توفر إمدادات المياه النقية، ونقص وسائل التخلص من الفضلات وغيرها، من الأسباب المباشرة للعديد من الأمراض النفسية والجسدية والاجتماعية ولعل أسوأ تأثيرات الإسكان الرديء في أي مدينة، هو إفساد الأخلاق و المعنويات و ما ينتج عنه من انخفاض قوة الإنتاج لنسبة كبيرة من السكان[35]، وعلى العكس فان توفر أسباب الراحة ومقابلة الاحتياجات الاجتماعية والنفسية ينعكس بصورة ايجابية غلى أفراد الأسرة.

فارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الدخل قد يترتب عليه زيادة الإقبال على اقتناء الأسرة العديدة من الأجهزة والأدوات مثل التلفزيون، الثلاجة، والغسالة، والراديو، والفيديو، والكمبيوتر[36]. وأيضا الحرص على وجود حجرة لتناول الطعام، وأخرى لاستقبال الضيوف، و ثالثة للاستذكار. وهو ما يتطلب حيز جديد قد يدفع الأسرة إلى تعديل استخداماتها للوحدة المعيشية، أو إضافة تعديلات عليها، أو التفكير في اتخاذ مسكن جديد، أما اقتناء المسكن فيستعصى على شريحة هامة من المجتمع ومرهون بالتوجهات السياسية والمشاريع المتعلقة بتنمية قطاع السكن والنهوض به لتحقيق الحاجيات والمتطلبات والزيادة في العرض مقابل الطلب الكبير الدي يقابل الزيادة المضطردة للتحضر[37].

والأسرة قديماًبأدراركانت تعيش تحت سقف واحد الدار الكبيرة"[38] هذه الدار الكبيرة فضاء كبير له نظام يخضع له الأفراد كلهم و ينسجمون معه.

والأسرة الأدرارية تعيش في أحضانها عدة عائلات زوجية تحت سقف واحد، وهي أسرة أبوية، معناها أن الأب و الجد سابقا فيها هو القائد الروحي، الذي ينظم أمور تسيير التراث الجماعي، و له مرتبة خاصة تسمح له بالحفاظ على تماسك الجماعة، حيث الجد و الأب لهما الحق في التصرف في جميع الأمور التي تخص الأسرة و أفرادها.

إن الدار الكبيرة التي كانت تعيش فيها الأسرة الأدرارية التقليدية "القصورية" دائما يتم توسيعها، وبناء غرف جديدة، إذا ارتفع عدد الأفراد، وهذا حسب إمكانية المجال والظروف، هذه الدار مبنية حسب حاجات ومتطلبات الأسرة بعيدا عن أعين المارة، حيث تجعلها في مأمن عن المخاطر الآتية من الخارج، وأن تكون لها خصوصيتها فنادرا ما تطل على الخارج، ويكون المنزل مغلقا من الخارج، بحيث لا ترى ولا تظهر منه سوى بعض الثغرات الصغيرة تعد نوافذ صغيرة تطل على الشارع، ،كما أن الحياة بداخله تكون مغلقة ومحافظة على سيرتها، وفي نفس الوقت، يعرف حركة ونشاط دائمين من طرف سكانه، كما يضم في الأصل العائلة الممتدة.

هذه الدار الكبيرة تقوم بدورها في التماسك الأسري، وتحقيق الأمان والمحافظة على الأقارب، في وضعية تجمع وتعاون دائمين حيث كل ثنائي زوجي وكل مجموعة عمرية أو جنسية تجد في داخل هذه الدار مكانتها بما يتماشى وقواعد العلاقات العائلية.

أما الآن ومع مجيء بوادر الحضرية، فبعد أن كانت تلك الأسر تتميز بالوحدة والتجانس والتكامل في سلوكياتهم وقيمهم وثقافاتهم الآن حدث لها تغيير هذا التغيير أمر بديهي لان المجتمع الجزائري ككل قد تغير وبحكم أن هذه الأسر هي إنتاج اجتماعي فقد عكس صورة المجتمع عليها.

فالأسرة اليوم بأدرار أصبحت، أسرة حضرية تتميز بكونها وحدة بسيطة تتكون من (أب و أم وأبنائهما) في غالب الأحيان وتبعا لذلك ضعفت العلاقات نوعا ما بين الأفراد المباشرين، وبين الأقارب البعيدين نتيجة المطالب المادية والضغوط الثقافية المعقدة، التي تستنفد جهود الأفراد وتملك وقتهم وتشغل تفكيرهم[39]".

ولما كان تطور المدينة ملائما لطبيعة وثقافة المجتمع الجزائري، انعكس على التركيبة الأسرية الجزائرية، فأصبحت العلاقات مفككة وانتشرت الاستقلالية ونمت روح الفردية بين الأفراد.

ونتيجة للتطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي عرفه المجتمع الجزائري والأسرة الجزائرية خاصة، انعكس عليها سلبا، حيث أصبحت تعرف تناقضات واضحة بين المدينة والريف، بين الصناعة والزراعة، بين ما هو جديد عصري وما هو تقليدي قديم.

وفي القابلة رقم "07" يدلي الساكن بأن المسكن أصبح مكانا ضيقا غريبا بالنسبة للعائلة والأسر الأدرارية، فانعكس هذا كله على النشاطات والممارسات الثقافية والاجتماعية للأعضاء، فباتوا مضطرين غير متكيفين مع هذا الوضع الجديد الغريب عنهم.

ورجوعا إلى أن التوسع في الأحياء القصديرية وعملية الحد منه انتهجت الجزائر سياسة بناء السكنات الجماعية، لكن هذه السياسة أعطت أهمية للجانب الاقتصادي مهملة آنذاك أهم جانب هو الجانب الاجتماعي والثقافي للعائلة الجزائرية[40].

وتشير الملاحظة الميدانية أن الحياة في مجتمع الدراسة طبعت بطابع جديد في إطار ما يسمى بخصائص الأسرة الحديثة (الحضرية) بحيث أصبح الفرد يقوم بتصرفات نابغة من حريته وابتعاد الأسرة عن الممارسات التقليدية القائمة على الاقتصاد المنزلي والتضامن الاجتماعي والعادات والتقاليد والهوية القصورية.

وكان لدخول المرأة مجال العمل وإتاحة فرص التعليم أثره في تغير وضعها الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن القول أنه خلال الفترة من 1998-2014 ، قد حدث تحسن ملحوظ في مشاركة المرأة الأدرارية في النشاط الاقتصادي. إذ زادت نسبة الإناث إلى مجموع القوى العاملة من 6.2 % إلى 30.4 % وتشير المعلومات المتاحة إلى نصف القوى العاملة من النساء تتركز في قطاع الخدمات التعليمية ، يلي ذلك قطاعات الخدمات الطبية ، وخدمات الإدارة العامة. فبعد أن كانت تابعة تعتمد على أسرتها أو زوجها من الناحية الاقتصادية، أصبحت تساهم في دخل الأسرة.

ولا يعني ذلك اختفاء الأسرة الممتدة في مجتمع الدراسة، بل يمكننا أن نميز وجود النمطين معا وفي كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية، والذي يرجع إلى الدور الذي ما زالت تؤديه هذه الأسرة داخل النمط الحضري، وخاصة في ظل غياب المؤسسات الاجتماعية التي قد تؤدي تلك الوظائف.

وقد تغيرت الأسرة الممتدة في شكلها وبناءها التقليدي فهي كغيرها من النظم الاجتماعية في عملية مستمرة للتوافق مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويظهر ذلك في إطار العلاقات الوظيفية المتبادلة بين نظام الأسرة ، وبين التغير في المجتمع، فعلى سبيل المثال فقد قدم ليتوك (1960) مفهوم الأسرة الممتدة المعدلة « Modified Extended Family » والتي تختلف عن الأسرة الممتدة التقليدية في أنها لا تطلب اشتراكا في نفس المسكن، أو امتداد فيها، أو علاقات بين الآباء وبين أبنائهم المتزوجين تعكس علاقات السيطرة و الخضوع، وهي تختلف عن الأسرة النووية المستقلة والمنعزلة، ذلك لان الأسرة الممتدة المعدلة توفر مساعدات قيمة ومستمرة للأسرة النووية، حيث تقدم المشورة لها دون إلزام، وقد لا تكون العلاقات بالضرورة وجها لوجه[41].

ب- التغير في وظائف الاسرة:

فيما يتعلق بوظائف الأسرة تؤكد العديد من الدراسات إلى أن وظائف الأسرة بوجه عام قد تطورت من الاتساع إلى الضيق، ومن الطابع الكلي إلى الطابع الجزئي. فقد أدى تطور المجتمع و ظهور المؤسسات المتخصصة التي تضطلع بأداء الكثير من الوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة إلى تقلص دورها، فظهور المدارس والجامعات ومعاهد التعليم ، أدى إلى تقلص الدور التربوي للأسرة، بالإضافة إلى اكتشاف النفط في المجتمعالادراري وتحول الاقتصاد المنزلي إلى الاقتصاد الصناعي، أدى بالأسرةالادراريةتعتمد على المؤسسات لتوفير احتياجاتها[42].

فطبيعة النشاط الاقتصادي التقليدي تعتمد بشكل كبير على تعاون أفراد الأسرة في إطار تقسيم العمل الاجتماعي وفقا للسن والنوع وهو ما يتفق مع هدا النط من الأسرة كما أن نسق القيم الاجتماعية قد يساعد ويدعم هد النمط لزيادة التماسك والترابط القبلي والأسري والمحافظة على الملكية.

وبهذا تكون الاسرة وحدة اجتماعية واقتصادية مكتفية ذاتيا – إلى حد كبير- حيث تستطيع أن تحقق لأفرادها جانبا كبيرا من احتياجاتهم المعيشية والاجتماعية، وتأمين الحياة بالنسبة لأعضائها الذين لا يمكنهم تحقيق ذلك من خلال الاعتماد على أنفسهم، ويتم ذلك من خلال تنظيم العمل بين الأبناء والأحفاد. فغالبا ما يمارس أغلب أفراد الأسرة نوعا واحدا من النشاط الاقتصادي، كأن يكون مشروعا تجاريا أو حرفة معينة. وهذا التوحد الاقتصادي يعمل على تدعيم الكيان الأسرى وتقويته[43].

ويعتمد تقسيم العمل داخل الأسرة على أساس عوامل السن والنوع، فالأب والذكور البالغين يقومون بالسعي والعمل خارج المنزل بالأعمال الحرفية أو التجارية أو غيرها بعيدا عن المسكن. بينما تسند الأعمال المرتبطة بالمسكن للزوجة والإناث مثل غزل الصوف وتحويله إلى ملابس أو سجاد، وصناعة السلال والأطباق والأوعية الخاصة بحفظ الطعام من سعف النخيل وحلب اللبن من الأبقار والأغنام التي كان يحتفظ بها بعض السكان داخل المسكن بصفة خاصة للأغراض الاجتماعية كتقديمها في مناسبات الولادة(العقيقة)، أو حالات الوفاة (الصدقة) أو قدوم ضيوف للزيارة، "الوعدة" بالإضافة إلى غيرها من الأعمال المنزلية. ولكن مع التغير والنزوح المكثف لهذه العائلات على المدن والقصور خلق أزمة خانقة هي أزمة السكن، ولم تبقى هذه العائلات محافظة على هذا الوضع المزرى لفترة طويلة، بل أصبح لديها الرغبة في تحسين مستواها المعيشي الذي يواكب التطور والتقدم السريعين، وغض النظر عن زراعة الأرض واختيارها الصناعة كنمط جديد للعمل، هذا التغيير نتج عنه تناقض بين ما هو قديم المرتبط بالحياة الريفية (الفلاحية) وبين ما هو معاصر حضري، يتناقض بين رغبة المجتمع، في الاستفادة من التقدم الصناعي، التقني، التكنولوجي، "إن عدم كفاية الإنتاج الصناعي لتوفير هذا كله، حيث هذا التقدم والتكنولوجيا، احدث تغيرات وتحولات كبيرة في المجتمع الجزائري، سواء في وسائل النقل، وسائل الاتصال، العمل الإداري، والصناعي وخاصة في علاقات الفرد، الانتقالية إلى الحضر إحداث انعكاسات على التفكير الإنساني، على العائلة، وعلى العلاقات داخلها و حتى خارجها مع جيرانها"[44].

ففي مجتمع الدراسة تشير الملاحظة إلى أن الأسرة قد فقدت— إلى حد كبير — وظيفتها الاقتصادية، نتيجة للتغير الاقتصادي الذي أدى إلى انتقال العمل خارج المسكن إلى المصنع أو المؤسسة أو الشركة. كما تخلت الأسرة عن وظيفتها الإنتاجية وأصبحت تعتمد على البيئة الخارجية في إشباع حاجات أفرادها، فلم تعد طبيعة الحياة الحضرية، ولا طبيعة المسكن ولا وقت الأسرة يسمح باستمرار هذه الوظيفة.

كما أن الأنشطة الثقافية للأسرة الحديثة، لم تتناقض وإنما أخذت شكلا متغيرا، فوجود المراكز الثقافية والمتخصصة كدور السينما والأندية والمسارح وأماكن التسلية قد حد من الدور الثقافي للأسر، إلا أن وجود التلفزيون بما له من قيمة كبيرة في المجتمع الحديث، بالإضافة إلى علاقات الصداقة، والعلاقات مع الأقارب البعيدين من العوامل التي تحفظ على الأسرة دورها الثقافي[45]، إلا أن الأسرة ما زالت تقوم بوظيفتها الأساسية في عملية التنشئة الاجتماعية، والاهتمام برعاية الصغار وإكسابهم القيم، و تكوين الشخصية الثقافية والاجتماعية، وإمداد المجتمع بأفراد جدد.

وقد كان لتغير نمط الأسرة، وظروف الحياة الحضرية، أثره في تغير البيئة المادية للأسر. فالمسكن قد تغيرت مساحته وخطته، ولم يعد ذلك المسكن الكبير الذي يضم أفراد الأسرة الممتدة بأنشطتهم، وأصبحت مساحته محدودة، وحلت الفيلات ونظام الشقق السكنية محل المسكن وتوزيعها، وتقديم المساعدات والقروض للمواطنين لبناء مساكن جديدة، وكذلك استقلال الأبناء اقتصاديا عن الأسرة في تشجيع الكثير من الشباب حديثي الزواج في الانفصال عن الوالدين والعيش في مسكن مستقل.

وفيما يختص بعلاقات أفراد الأسرة، تشير الملاحظة أن هناك تغيرا في السمات الأساسية التي كانت تميز الأسرة، مثل سمة التعاون، والاعتماد المتبادل في كافة شؤون الحياة، وأخذت صور العلاقات الاجتماعية تميل إلى الفردية، والذي قد يرجع إلى تغير الخصائص الاقتصادية لأفرادها وما طرأ من تغير في أدوار أعضائها.

فاستقلال الأبناء الاقتصادي عن الأسر، فضلا عن الاهتمامات الجديدة بكل عضو من أعضائها في مجالات العمل، والذي ترتب عليه تغير مكانتها الاقتصادية والاجتماعية." حيث أوضحت دراستان أحدهما مبروك مقدم "التوطين والاستيطان" ومحمد السويدي أن المهاجرين الذين أقاموا في المدن قد تبينوا بعض الآراء والاتجاهات التقدمية فيما يتعلق بمكانة المرأة، وأن الانتقال من اقتصاد الإعاشة الريفية إلى اقتصاد النقدي الحضري قد أعطلمرأة قيمة اقتصادية لم تكن متاحة لها في ظل القصور، حتى أن عمل المرأة قد أصبح مطلبا اقتصاديا.

فقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تغير نسبي في علاقات الأسر، مثل إشاعة القيم الديمقراطية في العلاقات داخل بعض الأسر، وأصبحت السلطة الأبوية تتجه إلى التقليل من قبضتها، وأصبح للأبناء والزوجة دور في اتخاذ القرارات التي تخص الأسرة وأفرادها.

وهذا لا يعني ذلك أن القيم القديمة قد تلاشت تماما، أو حتى أصابها تغير كبير، بل أن الإطار العام للثقافة، و طبيعة العادات والتقاليد ما زالت تمارس دورها في استمرار مكانة الأب كمصدر للسلطة داخل الأسرة كما تؤكد الدراسة أن الزواج الداخلي مازال يلقى احتراما في الكثير من المجتمعات الادرارية، باعتباره يستند على أسس دينية، ورغم اختفاء الظروف الاجتماعية والثقافية التي أملت هذا النوع من الزواج. وما زال التزام الأبناء حيال الأسر واضحا في سلوكهم، وعلاقاتهم بباقي أفرادها. بل أن الأسر في مجتمع الدراسة ما زالت تمثل كيانا اجتماعيا متماسكا.

وأهم ما يميز شكل الأسرة هو مسكنها، الذي يعد من أركانها الأساسية، فله أهمية خاصة تحديد خصائصها، كما انه يساعدها على أداء دورها في التنشئة السليمة، فالأسرة تعيش في مسكن واحد فترة طويلة، يتفاعل خلالها جميع أفراد الأسرة مع بعضهم البعض ويعيشون معيشة مشتركة، فيكسبون معا ثقافة واحدة، وخبرات متشابهة إلى حد كبير من العادات والتقاليد والقيم و المعتقدات، فيشعرون ببعضهم البعض.

ويعد المنزل أول مستلزمات العيش المشترك، فهو حاوي أثاث الأسرة وممتلكاتها وهو ملاذ أعضائها في الليل ومعظم النهار لأنه المكان الذي تقيم فيه، فهو مصدر الحماية والأمن والأمان و منبع للاستقرار والطمأنينة لأفرادها.

ومن أهم خصائص الأسرة العيش المشترك مما له من اثر كبير في نشأتها و تطورها، فالمنزل و أثاثه والدخل وثروات الأسرة مشاع بين أعضائها، ولا تكمن الملكية المشتركة في رعاية الأفراد وتزويدهم بالإمدادات المادية الضرورية للحياة فحسب، بل فيما تولده هذه الملكية المشتركة من مشاعر الآلفة والمودة والتعاون[46].

والعيش المشترك جانب أساسي من الأسرة، فكل أسرة حد أدنى من المشاركة بين أفرادها في الإقامة والسكنى، وتناول الوجبات الغذائية وإعدادها، وتدبير أمور الحياة من دخل وإنتاج واستهلاك وإنفاق وادخار، وملكية للمنزل والأثاث والثروة، ومواجهة المخاطر والتهديدات الخارجية.

ويعد المنزل أول مستلزمات العيش المشترك، فهو حاوي أثاث الأسرة وممتلكاتها وهو ملاذ أعضائها في الليل ومعظم النهار لأنه المكان الذي تقيم فيه، فهو مصدر الحماية والأمن والأمان و منبع للاستقرار والطمأنينة لأفرادها، ومن أهم خصائص الأسرة العيش المشترك مما له من اثر كبير في نشأتها و تطورها، فالمنزل و أثاثه والدخل وثروات الأسرة مشاع بين أعضائها، ولا تكمن الملكية المشتركة في رعاية الأفراد وتزويدهم بالإمدادات المادية الضرورية للحياة فحسب، بل فيما تولده هذه الملكية المشتركة من مشاعر الآلفة والمودة والتعاون[47].

وأهم ما يميز شكل الأسرة هو مسكنها، الذي يعد من أركانها الأساسية، فله أهمية خاصة تحديد خصائصها، كما انه يساعدها على أداء دورها في التنشئة السليمة، فالأسرة تعيش في مسكن واحد فترة طويلة، يتفاعل خلالها جميع أفراد الأسرة مع بعضهم البعض ويعيشون معيشة مشتركة، فيكسبون معا ثقافة واحدة، وخبرات متشابهة إلى حد كبير من العادات والتقاليد والقيم و المعتقدات، فيشعرون ببعضهم البعض

خاتمة

إن التغير في شكل المسكن الدي فرض على الأسرالأدرارية، والذي حدث بشكل مكثف بعد اكتشاف النفط، لم يكن قوة كافية في تغيير الأسس الروحية للبنية الاجتماعية للعائلة الأدرارية، فظلت العائلة الأدراريةمتماسكة بقيمها بتقاليدها، بسلوكيتها وبطريقتها القصورية.

أكدت الدراسة على أن التحول في شكل المسكن وتصميمه في مجتمع الدراسة قد جاء في شكل ثورة عمرانية، ولم يكن وفقا للتطور الطبيعي والتدريجي أو نابعا من ثقافة المجتمع، فهو يختلف في شكله، وخطته، وعناصره المعمارية عن المسكن القصوري. وأن المسكن الحديث في مدينة أدرار(الشقق السكنية) لا يتفق مع طبيعة الأسرة الأدرارية، ويفتقد الكثير من الخصائص الوظيفية للمسكن مثل الخصوصية، وملائمته لحياة السكان وعاداتهم وتقاليدهم.

كما توصلت الدراسة إلى أن إهمال المخططين للجوانب الايكولوجية والخصائص الاجتماعية الثقافية للأسرة الأدرارية أدى إلى بروز أزمة من نوع آخر؛ أي بين الجانب المادي والمعنوي"عدم توافق النماذج والهندسيات مع نمط معيشة الفردوثقافته"، مما تسبب في وقوع تصادم بين ثقافة المستهلك (الأسرة) والإنتاج المقدم له (المسكن).

الهوامش:

* حي " أحمد دراية " الذي هو حديث النشأة عام 2000، يتكون من 140 مسكن وهو عبارة عن مجموعة شقق متراصة متشابهة بها غرفتين ومطبخ وفناء واسع تتميز باللون الأحمر من الخارج، يسكنه ذوي الفئات العمرية الشبابية حديثي الزواج، عاملين بقطاعات رسمية وذوي مستوى تعليمي عال،

لكونه جديد فجميع التجهيزات به غير كاملة البناء ما عدا المدرسة الابتدائية، الحضانة، دكاكين المواد الغذائية، خدمة الهاتف، الماء، الكهرباء أما البريد والموصلات، المستشفى، السوق،.... فهي في طريق الانجاز.

1- محمد بومخلوف وأخرون، واقع الأسرة الجزائرية في الوسط الحضري سلسلة احذر من الخطر قبل فوات الاوان، مخبر الوقاية والأرغنوميا- جامعة الجزائر، ط 01، 2008،ص 130.

2-وحيد حلمي حبيب. تخطيط المدن الجديدة. دار و مكتبة المهندسين . القاهرة 1991 . ص 63.

3- محمد بوقشور. الهجرة الريفية و وضعية السكن بمدينة قسنطينة . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر. معهد علم الاجتماع. جامعة قسنطينة. 1998. ص 15.

4- واضح عبد الناصر، وضعية الاسكان بمدينة قسنطينة. دار المعرفة، بيروت، 2012،ص26.

5- عبد القادر القصير،الأسرة المتغيرة في مجتمع المدنية العربية. دار النهضة العربية. ط2 . بيروت. 1999. ص 170.

6- أحمد زكي بدوي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. مكتبة لبنان. 2014ط2. ص 119.

7 - سامي محمد شيخ ديب، تطور الفكر التخطيطي في تصميم المناطق السكانية في القرن العشرين،رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية التخطيط الإقليمي والعمران، جامعة القاهرة،1993.مرجع سابق 128

8- حمزاوي يوسف، الثوابت والمتغيرات في تقاليد الزواج في المجتمع الصحراوي، دار المعارف الاسكندرية،2012،ص2.

9- فرج محمود فرج، اقليم توات، فرج محمود فرج، إقليم توات خلال القرنين الثامن والتاسع عشر الميلاديين، ديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط1،الجزائر، 1985، ص 94.

*- مزيج الصبغة: يتكون من كمية من قشرة الرمان المسحوقة وكمية من الملح والشيح وقليل من الماء المغلي وزيت الزيتون، يطبخ حتى تتداخل جميعها.

10-الباحث: حقيق ميداني مارس2016.

11- حمزاوي يوسف، الثوابت والمتغيرات في تقاليد الزواج بالمجتمع الصحراوي، نفس المرجع السابق ص62.

12-الباحث: حقيق ميداني مارس2016.

13- محمد عبده محجوب، الانثروبولوجيا و مشكلات التحضر (الكتاب الأول). نفس المرجع السابق ،ص 224.

14-الباحث: تحقيق ميداني مارس2016.

15- الباحث: تحقيق ميداني مارس 2016.

16-الباحث: تحقيق ميداني مارس 2016.

17-وحيد فاروق عبد المطلب، تأثير النمط التخطيطي للمناطق السكنية على منظومة العلاقات الاجتماعية، نفس المرجع السابق، ص 195.

18 - وحيدا فاروق عبد المطلب، تأثير النمط التخطيطي للمناطق السكنية على منظومة العلاقات الاجتماعية، مجال الدراسة المدن الجديدة في كل من مصر وانجلترا، رسالة ماجستير، كلية التخطيط، جامعة القاهرة،1995، ص 12.

19 - السيد عبد العاطي السيد، دراسات في علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2008.ص 254.

-20علي فؤاد أحمد، مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ط2013،2.ص61.

21 - محمود فهمي الكردي ،"تأثير أنماط العمران على تشكيل بعض عناصر الثقافة الشعبية (الكتاب السادس)، مطبوعات مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية – كلية الأدب، جامعة القاهرة 2002، ص 54

22 - سعاد ساس بودماغ، زغلاش حمزة، النمطية بين تاريخ العمارة و منهجية الإبداع، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (263)، 2001، ص 130

23 - هالة سعد المكاوي، ، العلاقة بين خصائص العمران و الخصائص الاجتماعية الثقافية للسكان ،دراسة تطبيقية لمنطقة المعادي ،رسالة دكتوراة (غير منشورة)، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ، جامعة القاهرة،1995. ص 18.

24 - وحيد فاروق عبد المطلب، تأثير النمط التخطيطي للمناطق السكنية على منظومة العلاقات الاجتماعية، نفس المرجع السابق، ص 16

25 - علي فاعور، "آفاق التحضر العربي" ، نمو المدن والعواصم الكبرى، التنمية الحضرية والسكن العشوائي مابعد القاهرة وكوبنهاغن وإسطنبول، دار النهضة العربية-بيروت، 2004، 2004، ص 63.

26 - هالة سعد مكاوي، العلاقة بين خصائص العمران والخصائص الاجتماعية الثقافية للسكان، نفس المرجع السابق، ص 13.

27 - تشالزأبرامز، المدينة و مشاكل الإسكان، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت بدون تاريخ، ص 27

28-مصطفى عمر حمادة، المدخل للدراسة الانسان والمجتمع والثقافة، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية. 2012، ص 66.

29 – مصطفى عمر حمادة ، نفس المرجع السابق، ص 26.
30– سعاد على حسن شعبان، الثقافة الافريقية المسكن دراسة أنثروبولوجية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2013، ص 22.
31–أحمد كما ل وآخرون، علم الاجتماع الحضري ،دراسة بنائية وظيفية للمجتمع الحضري، القاهرة، دار الجيل للطباعة، 1985، ص 212
32– مصطفى عمر حمادة ، نفس المرجع السابق ،ص 112
33– يوسف السايبي ، مشاكل الاسكان في المدينة الاسلامية ، في المنظمة العواصم و المدن الاسلامية الاسكان في المدينة الاسلامية ، ندوة انقرة 12 – 25 يوليو ، مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية ، القاهرة 1986 ص 37.
34– أحمد كما ل وآخرون ، نفس المرجع السابق، ص 117.
35– السيد عبد العاطي السيد ، نفس المرجع السابق ،ص 239 .
36– علي فؤاد أحمد، مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي، نفس المرجع السابق ،ص47.
37 –محمد بومخلوف وأخرون، واقع الأسرة الجزائرية في الوسط الحضري سلسلة احذر من الخطر قبل فوات الاوان، نفس المرجع السابق،ص130.
38– مصطفى بن تافونتو نشت – العائلة الجزائرية (التطور و الخصائص الحديثة، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1984، ص 125.
39 – حسن محمود، الأسرة و مشاكلها، ، مؤسسة سجل العرب ،ط2، 1985.، ص 13
40 – سمير رضوان، التحضر في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، عدد 109 / 3 / 1998.، ص 79.
41– نيللي حنا ، نيللي حنا، "بيوت القاهرة في القرنين السابع والثامن عشر دراسة اجتماعية معمارية"، ترجمة حليم طوسون، الدار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993،ص 109.
42–الباحث: تحقيق ميداني مارس 2016.
43 –علياء شكري، ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعرفة الجامعية 1988، ص 135.
44 -LEDRUT-R- Socialagieurbain,Paris- puf- 1968 p:106.
– علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، نفس المرجع السابق ، ص 45.68
46- www.arab-ency.com/09/04/2015./h22:00
47- www.arab-ency.com/09/04/2015./h22:00